الاقتصادية الصباح
العدد 1679 - السنة السادسة
الخميس 27 ذي القعدة 1434 - الموافق 3 اكتوبر 2013
Thursday 3 October 2013 - No.1679 - 6th Year

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 104.21 دولارات

الكويت – «كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 49 سنتا ليستقر عند مستوى 104.21 دولارات للبرميل في تداولات الثلاثاء مقارنة بـ104.70 دولارات للبرميل في تداولات امس الاول.

وشهدت اسواق النفط انخفاضا في سعر الذهب الاسود بصورة ملحوظة متأثرة بإغلاق الحكومة الامريكية وتوقفها عن اداء اعمالها عقب عدم توصل المشرعين في مجلس الشيوخ الامريكي بقيادة الحزب الديمقراطي ومجلس النواب بقيادة الجمهوريين الى تسوية حيال ميزانية حكومة الولايات المتحدة المتخمة بالديون. ويعد إغلاق المؤسسات العامة الامريكية الاول منذ 17 عاما وهو الذي اسفر عن عدم صدور بيانات الانفاق على البناء ليتاجل صدور قراءة شهر اغسطس الماضي الى اجل غير مسمى مع منح نحو 825 الف موظف فيدرالي من اجمالي نحو مليوني موظف في الاجهزة الحكومية الامريكية اجازة غير مدفوعة الاجر.

أنهت 2012 بإجمالي مطلوبات مجمعة بلغ 123.2 مليون دينار

الزبيد: «مجموعة الامتياز» أصبحت تمتلك شركات تشغيلية واعدة في القطاعات الاقتصادية

■ مجلس الإدارة في دروته الحالية تمكن من إحداث خفض في إجمالي المصروفات

الزبيد متحدثا

حضور

■ موقع متميز وصلت إليه الامتياز خلال سبع سنوات في السوق الكويتي

كتب محمد ابراهيم

قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الامتياز للاستثمارية علي الزبيد ان المجموعة انهت 2012 بإجمالي مطلوبات مجمعة بلغت 123.2 مليون دينار كويتي على مستوى المجموعة ككل، وذلك هبوطا من نحو 446.7 مليون دينار كويتي في عام ما بعد الأزمة أي عام 2009م عندما استلم مجلس الإدارة الحالي مهماته وذلك يعني خفضا بنسبة 72.4 في المئة، فيما بلغ حجم المطلوبات العائدة للشركة «الأم» فقط نحو 82 مليون دينار كويتي وهو مؤشر إيجابي بالقياس إلى حجم موجودات الشركة ورأسمالها وحقوق الملكية فيها. وكل ذلك على الرغم من قيام الشركة في عام 2012م بإبرام عقد إيجار تمويلي مع البنك الأهلي المتحد بمبلغ 25 مليون دينار كويتي، ولكن بتعديل ايضا في آجال الالتزامات، فالعقد الجديد يتم سداده خلال سبع سنوات. وقد أدى ذلك إلى خفض المطلوبات تلقائيا مما ساهم في خفض تكاليف التمويل للسنوات الثلاث المنتهية في 2012/12/31م إلى نحو 27 مليون دينار كويتي بعد أن كانت في السنوات الثلاث السابقة لها بحدود 57.5 مليون دينار كويتي، وهو إنجاز يضاف للشركة يؤسس لمرحلة من فرص التمويل المستقبلية التي قد تلجأ إليها الشركة.

وأضاف الزبيد خلال الجمعية العادية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 90.20 في المئة على إن مجلس الإدارة في دورته الحالية «2010م2012-م» قد تمكن من إحداث خفض في إجمالي المصروفات بنسبة 19.5 في المئة عن الفترة ما بين «2007م2009-م»، حيث بلغت إجمالي مصروفات الشركة بين عامي 2007م وحتى عام 2009م 172.9 مليون دينار كويتي مقارنه بالأعوام الثلاث الأخيرة التي بلغت 139.1 مليون دينار كويتي، وذلك بسبب سياسات الشركة في تقنين المصاريف وعمليات إعادة الهيكلة التي آتت ثمارها، فيما تم تخفيض المصاريف العمومية والإدارية من 48.6 مليون دينار كويتي في السنوات الثلاث الأولى لتنخفض بنسبة 11.2 في المئة إلى مبلغ 43.3 مليون دينار كويتي في السنوات الثلاث المنتهية في 2012/12/31م.

وتابع فيما سجل جانب الموجودات انخفاضا في إجمالي موجودات الشركة مع نهاية عام 2012م بنحو 41 في المئة مقارنة مع عام 2009م كنتيجة طبيعية لبيع بعض الأصول من أجل سداد الشركة لمديونياتها، وأصبحت أصول الشركة مموّلة بشكل أكبر من حقوق مساهميها مما خفض كثيرا من حجم انكشافها على المخاطر وزاد من كفاءة التشغيل لديها وارتفعت قيمة حقوق المساهمين نتيجة التصرف المبكر والمرن في مواجهة ظروف الأزمة ببيع أصول أحيانا، والقيام بشراء بعض الأصول الجيدة في أحيان اخرى تبعا للظروف الجارية في حينها، فأصبحت الشركة مثلاً تملك معظم مبنى مقرها – برج الداو– الذي ارتفعت قيمته بنحو 1.3 مليون دينار كويتي في عام 2012م كما بدأ البرج بتوليد إيرادات جارية وحقق لها القدرة على تجميع معظم شركاتها في موقع واحد.

وأوضح: كما استمرت الشركة في تنفيذ استراتيجيتها، وأصبحت تمتلك مجموعة من الشركات التشغيلية الواعدة العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فأصبحت شركة ديمة كابيتال على سبيل المثال شركة تابعة وبدأت تمارس وظيفة الذراع الاستثمارية والمالية للمجموعة، كما استحوذت الشركة على حصة الأغلبية في شركة الدار للهندسة والإنشاءات «HOT»، وهي شركة متخصصة بقطاع البناء والمقاولات لتصبح شركة تابعة وتكمل مع زميلاتها ذراع قطاع الخدمات وتحديدا في قطاع النفط والطاقة مع شركة تريبلي القابضة، هذا بالإضافة إلى شركات أخرى في قطاعات حيوية كالعقار والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

وأشار الزبيد لقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة، والتي قامت فيها الشركة بأكبر وأصعب عملية تكيّف مع ظروف أزمة قاهرة، استطاعت في الوقت نفسه تنمية حقوق مساهميها التي بلغت مع نهاية عام 2012م نحو 215 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 34.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة نمو بحدود 19 في المئة عن مستواها في عام 2009م، ومعها بلغت القيمة الدفترية للسهم 190 فلسا كويتيا. وتحقق ذلك رغم قيام الشركة وهي حالة ربما تكون فريدة في قطاع الشركات الاستثمارية بتوزيع ارباح على المساهمين بلغ إجماليها في أصعب ثلاث سنوات 30.2 مليون دينار كويتي، وهو استمرار لما قامت به الشركة من توزيع الأرباح على مساهميها منذ تأسيسها في مايو من عام 2005م. ورغم أن نتائج عام 2012م الماثلة أمامكم تظهر تسجيل خسارة لأول مرة في تاريخ الشركة والتي لازالت مثار نزاع قضائي مع هيئة أسواق المال، فلازال مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7 في المئة عن عام 2012م وذلك من رصيد الأرباح المرحلة من سنوات سابقة.

ومضى: والشركة، ورغم التحفظ في تقييم أصولها، حققت أرباحا قبل المخصصات في السنوات الثلاث الماضية «2010م– 2012م» بلغت نحو 114.8 مليون دينار كويتي، مقابل أرباح قبل المخصصات للسنوات الثلاث السابقة لها«2007م– 2009م» بحدود 94.4 مليون دينار كويتي. والسبب في تفوق ربحية الشركة في زمن الأزمة على أرباح زمن الرواج، كان في قدرة الإدارة على مقاومة إغراءات إعادة تقييم أصولها إلى الأعلى في زمن الرواج، أي إبقائها بأسعار التكلفة المنخفضة على الرغم من أن معايير المحاسبة الدولية كانت تسمح لها بذلك، ثم بدء مشروعها في إعادة الهيكلة مبكرا جدا ببيع أصولها دون أسعار السوق يومها ولكن أعلى من أسعار التكلفة وسداد النزاماتها.

وأدت هذه السياسة المتحفظة لإدارة الشركة إلى التحوّط بأخذ مخصصات في السنوات الثلاث الأخيرة بمبلغ 61.2 مليون دينار كويتي، رغم استمرار سياستها في التحفظ في تسعير قيم أصولها، ورغم ارتفاع قيمة المخصصات في السنوات الثلاث الأخيرة بمقدار 4 أضعاف مخصصات السنوات الثلاث «2007م– 2009م». إلا أن تأثيرها على صافي الأرباح التي بلغت 54.2 مليون دينار كويتي كان ضئيلا، إذا انخفضت بنحو 20.9 مليون دينار كويتي للسنوات 2010م– 2012م عن مستوى صافي الأرباح للسنوات 2007م– 2009م.

كما شهدت الأموال المدارة للغير خارج الميزانية « أموال بصفة امانة» تراجعا من 241.8 مليون دينار كويتي في عام 2009م إلى نحو 52.7 مليون دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر 2012م، ويأتي هذا الانخفاض لكون ان الشركة قد قامت برد أموال المستثمرين والمساهمين معها في المحافظ والصناديق الاستثمارية حينما استشعرت بحاجة هؤلاء العملاء لهذه الأموال بعد الأزمة المالية العالمية في الوقت الذي لم تحل فيه آجال هذه الأموال واستجابة لمتطلبات الجهات الرقابية في حينها، فأوفت مجموعة الامتياز الاستثمارية بما التزمت به معهم وأثبتت – ولله الحمد– مصداقية عالية لديهم، فضلا عن قيام شركة ديمة كابيتال بدور الذراع المتخصص في إدارة أموال واستثمارات الغير ضمن المجموعة.

وواصل: لقد وضع مجلس الإدارة نصب عينه بناء مجموعة استثمارية متينة قادرة على العمل والاستمرار في العطاء لسنين قادمة والمحافظة على حقوق المساهمين، وفي هذه المناسبة اسمحوا لي أن اتقدم لكم بالشكر والتقدير على دعمكم للشركة ومساندتكم لها في جهودها خلال هذه المرحلة البالغة الحساسية والصعبة، لجهة سرعة معالجة آثار الأزمة والتجاوب مع ما اتخذه مجلس الإدارة من قرارات سريعة وحصيفة، جنبت الشركة أزمات أكبر كان من الممكن– لا قدر الله – حدوثها لولا دعمكم وتفهمكم لصعوبة المرحلة ودقتها.

وها نحن نجني ثمار هذا التعاون المتميز بين مجلس الإدارة والمساهمين الكرام، فمجموعة الامتياز الاستثمارية اليوم أكبر شركة استثمارية على الاطلاق بشقيها «التقليدي والإسلامي» في دولة الكويت من حيث إجمالي حقوق المساهمين، كما انها ثاني أكبر شركة استثمار من حيث رأس مالها ورابع أكبر شركات الاستثمار «المتوفرة بياناتها» من حيث حجم الموجودات كما في نهاية عام 2012م.

وزاد: وهذا إنجاز بحد ذاته أن تستطيع الشركة خلال سبع سنين فقط أن تتقلد هذا الموقع البارز بين أكثر من 90 شركة استثمارية تعمل في السوق الكويتي. وتابع: لم تكن بيئة الاقتصاد العالمي الصعبة قد استقرت بعد في عام 2012م وسنتين سبقتها وهي الفترة التي تولى فيها مجلس الإدارة الحالي مهام مسؤولية إدارة الشركة، مما حدى بتقارير المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تكرار خفض توقعاتهم لأداء الاقتصاد العالمي، وذلك بتأثير من ضعف أداء اقتصادات الدول الكبرى في إشارة إلى استمرار آثار الأزمة المالية العالمية. وكانت أعلى المخاطر سجلت في منطقة الوحدة الأوروبية «اليورو» التي أنهت العام السابق بأداء سالب بنحو 0.6– في المئة ، بينما انخفضت كل من معدلات النمو للاقتصاد الأمريكي ومجموعة البريكس«BRICS»، وكذلك أداء الاقتصادات الناشئة الذي يعد القاطرة المحتملة لانتشال الاقتصاد العالمي من أزمته، ومن ضمنها الاقتصاد الصيني وهو ثاني أكبر اقتصاد عالمي الذي حقق نموا بنحو 7.8 في المئة هبوطا من مستوى 9.3 في المئة في عام 2011م كمثال على تراجع نمو تلك الاقتصادات، مما أدى إلى حدوث ضغوط على أسواق النفط وإلى انخفاض أداء اقتصادات الإقليم– دول مجلس التعاون الخليجي– إلى أدنى مستوى، حيث حققت نموا في عام 2012م بحدود 5.8 في المئة بعد نمو بمستوى 7.7 في المئة في عام 2011م، وهبط معدل النمو للاقتصاد الكويتي من 6.3 في المئة في عام 2011م إلى 5.1 في المئة في عام 2012م.

مجموعة الامتياز قدمت نموذجا إنشائيا في القطاع المالي

استمرت مجموعة الامتياز الاستثمارية بالقيام بما يلي: تقديم نموذج استثنائي ضمن القطاع المالي، وأكملت بإصرار وتحد في بناء استراتيجيتها المرنة القابلة للتوافق مع ظروف البيئة العامة غير المستقرة.

إحداث تحول استراتيجي جوهري في هيكلية الشركة تتناسب مع التغيرات التي شهدتها الاقتصادات العالمية لتتحول إلى نموذج الشركة «الأم» يتبعها مجموعة من الشركات التابعة والزميلة العاملة في مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تمثل الاقتصاد الحقيقي.

تجنيب الشركة مخاطر الأزمة والحفاظ على حقوق المساهمين فيها، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التحوط من أسوأ سيناريو محتمل.

استمرت الشركة في التركيز على تخفيض مخاطر استثماراتها والتخفيف من ضغوط مطلوباتها، رغم إشارات تصدر بين الحين والآخر على أن الأسوأ في أزمة العالم المالية وأثرها على القطاعين المالي والاستثماري قد انتهى.

حرصت الشركة منذ بداية تأسيسها على انتقاء الأصول الاستثمارية الجيدة وذات الجودة العالية، وهو الأمر الذي مكنها في ظل أزمة شح السيولة من الحصول على تسهيلات تمويلية من عدد من البنوك والمصارف، فضلاً عن قدرتها على بيع بعض الأصول بعوائد مجزية. وعملت الشركة على تجنب آثار الأزمة، فلم تكتف فقط بالقيام بمعالجة مديونياتها ومطلوباتها، بل عملت على إعادة توجيه بعض السيولة المتحصلة من بيع بعض أصولها في الاستثمار في أصول استثمارية مدرّة للدخل وذات جودة عالية وتعمل على تنظيم السيولة والتدفقات النقدية للشركة. ولعل هذه الإشارات ما تلبث أن تتغير معطياتها وتظهر مشكلة هنا أو هناك تؤثر بشكل سلبي على مجمل الأداء الاقتصادي العام، كما أن إشارات النمو العالمي وإن مَسّت الاقتصاد الكلي إلا أن لا تأثيرات مهمة لها أو انعكاسات على الاقتصاد الجزئي، وتحديداً في عمل الشركات وخاصة في القطاعات المتأثرة، حيث مازالت هذه الشركات تقاوم آثار الأزمة وتحاول معالجة مديونياتها وحل مشكلة شح السيولة فيها وقلة الفرص المعروضة على القطاع الخاص من مشروعات يهيمن عليها القطاع العام وخاصة في دول الاقليم – دول مجلس التعاون الخليجي– هذا ناهيك عن الأثر الداخلي في دولة الكويت والذي يؤثر بصورة واضحة على دفع عجلة الاقتصاد والتنمية.

خلال تسلمه جائزة «التميز فى إحلال العمالة الوطنية» من وزراء العمل الخليجيين

العمر: إستراتيجية التوظيف في «بيتك» تعتمد على رعاية الكفاءات الوطنية

جائزة التميز لـ «بيتك»

أكد مديرعام الموارد البشرية والخدمات العامة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» زياد عبدالله العمر ان تنمية وتوطين العنصر البشرى من الكفاءات الكويتية خاصة الشباب هى استراتيجية دائمة بدات مع «بيتك» منذ النشاة ومازالت مستمرة وتزامن معها ايضا ترسيخ دعائم صناعة الخدمات المالية الاسلامية فى الكويت والمنطقة، فقد كان ضروريا الاعتماد على جهود الشباب وطاقاتهم المبدعة وهم الذين اصبحوا الان ابرز القيادات التى توجه عمل معظم المؤسسات المالية الاسلامية فى المنطقة والعالم.

وشدد العمر خلال تسلمه جائزة التميز فى احلال وتوطين العمالة الوطنية التى تعنى ان «بيتك» افضل مشغل للعمالة الكويتية، والممنوحة من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجيين فى مؤتمرهم الاخير فى المنامة، على ان «بيتك» استطاع تحقيق الريادة فى مجال العمل المصرفى الاسلامى وترسيخ دعائمه فى الاسواق المحلية والعالمية، ونجح فى جهد مواز لذلك فى خلق كوادر وقدرات كويتية قادرة على دعم وتطوير هذه الصناعة، مما مثل قيمة مضافة المجتمع والاقتصاد الوطنى والتنمية بمفهومها الواسع والتى ياتى من اولوياتها اطلاق قدرات العمل والابداع لدى المواطنين وخلق كفاءات متخصصة تكون نواة لاحداث تغيرات ايجابية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، مشيرا إلى انه فى الوقت الذى يعرف فيه «بيتك» فى الاوساط الاقتصادية بأنه رائد صناعة الخدمات المالية الاسلامية، يعد كذلك دون منافس «هارفارد» البنوك الاسلامية لتميزه فى مجال استقطاب وتدريب وتشغيل الكوادر البشرية وتخريج القياديين لهذه الصناعة.

وقال العمر خلال تسلمه الجائزة من وزير العمل البحرينى جميل بن محمد على حميدان، ان «بيتك» فتح المجال لموظفيه الكويتيين الراغبين فى الحصول من الخارج على درجات علمية رفيعة مثل الماجستير والدكتوراه، من خلال برنامج دعم ورعاية يساعدهم على تحقيق تطلعاتهم ويوفر لهم وسائل الدعم والمتابعة، تقديرا من «بيتك» لاهمية الموظف وضرورة الارتقاء بامكانياته من خلال جهد علمي مدروس.

ونوه إلى ان «بيتك» يعمد في توسعاته الخارجية إلى افساح المجال امام العنصر الوطني من الشباب وذوي الكفاءات الكويتيين للعمل في البنوك التى يؤسسها حتى تتحق لهم المزيد من الخبرات والتعرف على اسواق جديدة، مما يثري تجاربهم وقدراتهم العملية، اضافة إلى ان «بيتك» ايضا يعد بيئة عمل جاذبة وثرية ومتنوعة كونه يتيح للعاملين فيه مجالات مختلفة في انشطة واعمال يعد كل منها سوقا بحد ذاته مثل العقار والاستثمار المباشر والدولي والعمل المصرفي وتمويل الشركات والافراد وغيرها.

واشار العمر إلى ان «بيتك» فاز بالعديد من الجوائز المتعلقة بدوره وادائه في مجال العمالة والتدريب الا ان هذه الجائزة لها قيمة ومعنى اكبر، كونها من وزراء معنيين بمجال العمل، ويتفهمون الدور المهم الذي يقوم به «بيتك» بالتنسيق مع جهود الدولة بمؤسساتها وهيئاتها المعنية بتوظيف العمالة الكويتية وتاهيلها لسوق العمل، حيث يحرص «بيتك» على دعم مثل هذه الجهود، انطلاقا من النظرة الشاملة لعملية التنمية ودور القطاع الخاص في المشاركة فيها من جميع الجوانب وفى مختلف المجالات.

بيت التمويل الكويتي «بيتك»

تأسس بيت التمويل الكويتي «بيتك»، المؤسسة المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، في عام 1977 ومقره في الكويت. وتعتبر مجموعة «بيتك» رائدة عالميا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث توفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم مستوى فائقا من الابتكار وخدمة عملاء متميزة.

يدير «بيتك» عملياته في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا وأوروبا من خلال أكثر من 310 فروع بما في ذلك بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك– تركيا»، لتقديم خدمات البنك للعملاء في تركيا والسعودية والبحرين وماليزيا وأستراليا والأردن ودبي ومانهايم الألمانية.

خلال أقل من شهرين

«الدولي» نظم ندوته التعريفية الثانية عن الحوكمة

من الندوة

بالرغم من مرور أقل من شهرين على تنظيمه لندوة تعريفية لإدارته التنفيذية حول «حوكمة الشركات» بالتعاون مع المكتب الاستشاري «KPMG» تناولت مجموعة النظم والتعليمات والقواعد والقرارات الملزمة والصادرة عن بنك الكويت المركزي حول «حوكمة الشركات» التي يتعين على إدارات البنوك تطبيقها وإتباعها اعتبارا من شهر يوليو الماضي من هذا العام لتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وتحسين بيئته التشغيلية. نظم بنك الكويت الدولي مؤخرا محاضرته التوعوية الثانية عن الحوكمة والتي حاضر فيها عضو مجلس الإدارة الدكتور/ حيدر حسن الجمعه بحضور أعضاء إدارته التنفيذية ورؤساء الوحدات والأقسام استمرت ليوم واحد، أضاء فيها على تطبيقات ومعايير «الحوكمة» ومتطلباتها التشريعية والدولية وفوائدها، ودورها الحيوي الفاعل لجهة تعزيز الممارسات السليمة لإدارات البنوك وتحسين بيئة الأعمال فيها، كما أضاء على الجوانب الأساسية للحوكمة كشعار ونهج إصلاحي اقتصادي للتعامل مع الاستحقاقات الإدارية والمالية والمحاسبية والأخلاقية بمهنية عالية، كالإفصاح والشفافية والنزاهة ونظم الرقابة الداخلية، والمسؤولية، والحفاظ على حقوق المساهمين مقابل تعارض المصالح.. وغيرها الكثير، وذلك درءا للمخاطر.

وقد تطرق الدكتور الجمعة بداية إلى مسببات أزمة المناخ المالية بدولة الكويت كمدخل للحديث عن دور الحوكمة للحد من تكرارها، ورأى الدكتور الجمعة إن حل كل المشاكل الناجمة عن عدم الشفافية وتداخل المصالح، يكمن في مفهوم سحري يطلق عليه «الحوكمة» ذلك النظام الرقابي الإصلاحي الشامل الذي يتشكل من مجموعة من المعايير والقوانين والقواعد التي تحقق أعلى مستويات من الشفافية والعدالة والنزاهة التي تهدف إلى خلق الإدارة الرشيدة الحكيمة والمسئولة في مواجهة الاستبداد الإداري، ومن ثم تعزيز السلوك المهني وزرع الثقة بين إدارة الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية والخاصة، وبين المساهمين وأصحاب المصالح وعموم الأطراف المرتبطين بها كحملة السندات والمدينين والموظفين والعاملين فيها وغيرهم لكونها تكفل لهم حق ضبط الإدارات، ومحاسبة القائمين عليها حفظا وحماية لحقوقهم من جهة، ولإصلاح وتقويم مسار الشركات من جهة أخري بما ينعكس إيجابا على أدائها بشكل عام ونتائجها المالية وأرباحها بشكل خاص، ودلل على أهمية « الحوكمة» بأزمة سوق المناخ التي قال إنها حدثت لضعف – إن لم يكن لغياب – معايير الشفافية، وغياب الإدارة الرشيدة ، وثقافة المشاركة والمحاسبة والمساءلة، وعلق قائلا:» لو كان لدينا حينها « حوكمة» ما كان لأزمة المناخ أن تحدث. ويذكر أن قواعد حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة أسواق المال مؤخرا بموجب القرار رقم 25 لسنة 2013 عملا بنص المادة رقم 40 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء» الهيئة « قد تضمنت 11 قاعدة أساسية، تندرج تحت مظلة كل منها مجموعة من القواعد الفرعية لضمان سلامة تنفيذها وتطبيقها، إذ أن عدم الالتزام بها قد يعرض المخالفين للمساءلة القانونية، وهذه القواعد الإحدى عشر الأساسية هي كل من : بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة، التحديد السليم للمهام والمسؤوليات، اعتماد معيار الكفاءة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، ضمان نزاهة وشفافية التقارير المالية، وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية، مراعاة الشفافية والإفصاح بدقة وفي الوقت المناسب، تعزيز حقوق أصحاب المصالح وحمايتها، تشجيع تحسين الأداء، وأخيرا تحقيق المسؤولية الاجتماعية.